ملخص التقرير حول مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة لسنة 2023

يهدف التقرير السنوي حول مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، برسم قانون المالية لسنة 2023 ، إلى تسليط الضوء على دور هذه المرافق التي تشكل آلية ميزانياتية لتنزيل الإصلاحات العميقة التي أطلقتها الحكومة، لاسيما على مستوى السياسات الاجتماعية، وذلك للمساهمة بشكل فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة. ونظرا لاستقلاليتها المالية ولمرونة تدبيرها، تلعب هذه المرافق دورا محوريا في تحسين جودة خدمات القرب وتسهيل ولوج المواطنين إلى مختلف الخدمات الأساسية، خاصة منها التعليم والصحة والرياضة.

وتجدر الإشارة الى أن عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة بلغ للسنة الثانية على التوالي، 173 مرفقا، موزعة حسب 8 مجالات تهم الوظائف الكبرى للدولة وهي: مجال الصحة ويضم 91 مرفقا، ومجال التعليم والتكوين المهني وتكوين الأطر ويتكون من 44 مرفقا، ومجال التجهيز والنقل والبنيات التحتية الاقتصادية الأخرى ويضم 16 مرفقا، ومجال السلطات العمومية والخدمات العامة ويتكون من 9 مرافق، ومجال الأنشطة الترفيهية ويضم 5 مرافق، ومجال الفلاحة والصيد البحري والغابات ويضم 4 مرافق، ومجال الأنشطة الاجتماعية الأخرى ويتكون من 3 مرافق، وكذا مجال الأنشطة الاقتصادية الأخرى ويضم مرفقا واحدا.

وفي نفس السياق، يسلط التقرير في جزئه الأول الضوء على تطور عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة وكذا توزيعها حسب مجالات تدخلها، وذلك برسم السنة المالية 2022، فيما يقدم الجزء الثاني حصيلة الإنجازات المالية لهذه المرافق برسم سنة 2021 بالمقارنة مع حصيلة الإنجازات برسم سنة 2020، وذلك بالاعتماد على تحليل المعطيات المتعلقة بتحصيل المداخيل وإنجاز النفقات، بالإضافة إلى مساهمة هذه المرافق حسب مجالات تدخلها، وأخيرا يستعرض الجزء الثالث الإنجازات المادية لهذه المرافق برسم سنة 2021 ومستوى تقدم تنفيذ برامج العمل برسم سنة 2022، وكذا برامج العمل المرتقب إنجازها برسم مشروع قانون المالية لسنة 2023.

I. تطور عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، حسب مجالات تدخلها:

بلغ عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2022، 173 مرفقا، دون تسجيل أي تغيير مقارنة بالسنة الماضية.

غير أنه تجدر الإشارة إلى التغييرات التي طرأت، طبقا لمقتضيات المادة 11 من قانون المالية **لسنة 2022**، على تسميات بعض المرافق، ويتعلق الأمر بمعهد التكنولوجيا الفندقية والسياحية-طنجة التابع لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، الذي أصبح يسمى "**المعهد المتخصص للتكنولوجيا التطبيقية الفندقية والسياحية-طنجة**"، وثلاثة مرافق للدولة مسيرة بصورة مستقلة تابعة لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية، ويتعلق الأمر بالمركز الوطني لتحاقن الدم بالرباط الذي أصبح يسمى "**المركز الوطني لتحاقن الدم ومبحث الدم**"، والمعهد الوطني الصحي الذي أصبح يسمى "**المعهد الوطني للصحة**"، بالإضافة إلى المركز الوطني للوقاية من الأشعة الذي أصبح يسمى "**المركز الوطني للوقاية من الإشعاعات**".

بالموازاة مع ذلك، يتضح من خلال توزيع المرافق حسب مجالات تدخلها برسم سنة 2022، هيمنة المرافق المسيرة بصورة مستقلة ذات الطابع الاجتماعي بنسبة 79,8% من مجموع المرافق (أي ما يعادل 138 مرفقا من أصل 173 مرفق)، لاسيما مجال الصحة ب 91 مرفقا ومجال التعليم والتكوين المهني وتكوين الأطر ب 44 مرفقا.

II. حصيلة الإنجازات المالية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2021:

سجلت مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، مع نهاية سنة 2021، فائضا في المداخيل يقدر بحوالي 3.245,81 مليون درهم. وقد تم تحقيق هذا الفائض أساسا من طرف المرافق المتدخلة في مجال الصحة بنسبة 41,3%، تليها، بدرجة أقل، المرافق المتدخلة في مجال السلطات العمومية والخدمات العامة، وتلك المتدخلة في مجال التجهيز والنقل والبنيات التحتية الاقتصادية الأخرى، حيث حققت على التوالي 22,17% و19,85%.

في ما يتعلق بمداخيل مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة خلال سنة 2021، فقد ناهز مبلغها الإجمالي[1] حوالي 5.672,18 مليون درهم، متجاوزا بذلك حجم التوقعات التي كانت في حدود 5.489,92 مليون درهم، أي ما يمثل نسبة إنجاز تقدر ب 103,32%. حيث:

- بلغ مجموع المداخيل الذاتية 1.881,19 مليون درهم مقابل توقعات في حدود 1.719,42 مليون درهم، وهو ما يعادل نسبة تحصيل تقدر ب 109,41%. وتتكون هذه المداخيل أساسا من مداخيل المرافق المتدخلة في مجال الصحة بنسبة بلغت 48,13%، بالإضافة إلى المرافق المتدخلة في مجال التجهيز والنقل والبنيات التحتية الاقتصادية الأخرى وتلك المتدخلة في مجال السلطات العمومية والخدمات العامة بنسب بلغت على التوالي 31,35% و14,83%.
- بلغت تحويلات الميزانية العامة لفائدة بعض مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة خلال سنة 2021 حوالي 821,76 مليون درهم، مقابل 800,87 مليون درهم خلال سنة 2020، مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 2,61%؛
- من جهة أخرى، بلغ فائض ميزانيات الاستغلال والاستثمار المسجل نهاية سنة 2020 والمرحل إلى سنة 2021 حوالي 2.969,23 مليون درهم، مقابل 3.037,40 مليون درهم مسجلة عند نهاية سنة 2019، أي بتراجع يقدر بحوالي 2,24%. ويمثل هذا الفائض نسبة 52,35% من مجموع مداخيل مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2021، مقابل 33,17% بالنسبة للمداخيل الذاتية و14,49% بالنسبة لتحويلات الميزانية العامة .

أما بالنسبة لنفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، المنجزة برسم سنة 2021، فقد بلغت حوالي 2.426,37 مليون درهم، مقابل الاعتمادات المفتوحة التي ناهزت 5.378,84 مليون درهم، وهو ما يمثل نسبة إنجاز إجمالية تقدر ب 45,11%. وحسب طبيعة النفقات، بلغت نفقات الاستغلال حوالي 2.032,55 مليون درهم، مقابل 3.920,37 مليون درهم بالنسبة للاعتمادات المفتوحة، أي ما يعادل نسبة إنجاز تقدر ب 51,85%. من جهتها، ناهزت نفقات الاستثمار 393,82 مليون درهم مقابل توقعات في حدود 1.458,47 مليون درهم، أي ما يمثل نسبة إنجاز تقدر ب 27%. هذا وتجدر الإشارة الى أن نسبة تنفيذ هذه النفقات قد بلغت 57,89% بالنسبة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المتدخلة في مجال الأنشطة الترفيهية، و53,61% و52,04% تواليا بالنسبة لتلك المتدخلة في مجال التجهيز والنقل والبنيات التحتية الاقتصادية الأخرى وفي مجال الصحة.

[1] أخذا بعين الإعتبار الفائض المسجل خلال السنة السابقة.

III. حصيلة أنشطة مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة خلال الفترة 2021-2022 وبرنامج عملها برسم سنة 2023:

يستعرض هذا الجزء الإنجازات المادية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، وذلك بناء على تطور مؤشرات الانتاج أو النشاط، وذلك بهدف تقييم جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين. على سبيل المثال، سجلت المؤشرات المتعلقة بالأنشطة العلاجية بالمستشفيات ارتفاعا خلال سنة 2021 بالمقارنة مع تلك المسجلة برسم سنة 2020 (انتشار فيروس كوفيد-19)، ويعزى هذا الارتفاع إلى استئناف الأنشطة الاستشفائية. وإجمالا، عرفت الفترة 2021-2022، اتخاذ العديد من التدابير لإصلاح القطاع الاستشفائي تروم تحديث المستشفيات وتعميم آليات ومقاربات جديدة لتدبير مختلف المستشفيات العمومية، وذلك بهدف تجهيز مقرات الاستشفاء والمرافق الطبية-الإدارية بغية تحسين ظروف الاستقبال والولوج للعلاجات الاستشفائية، بالإضافة إلى تعزيز سلامة وجودة العلاجات.

بالنسبة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في مجال التجهيز والنقل والبنيات التحتية الاقتصادية الأخرى، فإن أهم العمليات المنجزة خلال الفترة 2021-2022، قد همت ضمان استدامة أفضل للتنقل على الشبكة الطرقية، خصوصا من خلال تحسين جودة التجهيزات وتحديث حظيرة معدات الأشغال العمومية، بالإضافة الى تقليص مدة الخلل الوظيفي في معدات الأشغال العمومية (بلغ معدل توفر المعدات 85%)، بالإضافة إلى تحسين الخدمات المقدمة عبر جسور الطوارئ التي يتم وضعها بهدف ضمان سلامة المرتفقين. هذا وتتمحور أهم العمليات المبرمجة برسم سنة 2023، حول الرفع من معدل التغطية ليبلغ 92%، ومواصلة تجديد حظيرة معدات الأشغال العمومية من خلال اقتناء آليات جديدة، بالإضافة إلى تحسين الخدمة المقدمة عبر جسور الطوارئ التي يتم وضعها بهدف ضمان سلامة المرتفقين.

من جانب آخر، واصلت مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في مجال التعليم والتكوين المهني وتكوين الأطر، برسم سنة 2022، مجهوداتها الرامية إلى تنفيذ برامج التكوين وتحسين البنية التحتية، وذلك من خلال صيانة البنايات البيداغوجية، واقتناء المعدات الضرورية، بالإضافة إلى تهيئة وصيانة المقرات الإدارية والمساحات الخضراء وبناء قاعات دراسية جديدة. هذا، وتتمحور العمليات المبرمجة من طرف هذه المرافق، برسم سنة 2023، حول تحسين جودة التكوين، وتهيئة وتجهيز المقرات الإدارية والبيداغوجية، وتحديث التجهيزات والبنيات التحتية، بالإضافة إلى تطوير مجالات الشراكة والتعاون.